من فصاحة الكلمة إلى فصاحة الكلام:
مضمار الإعجاز في "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني

أ/ سامية عليوات
جامعة البويرة

ملخّص المقال:

يروم هذا المقال بسط القول في مجموع العوامل التي تحقق الانتقال من بلاغة الكلمة إلى بلاغة الكلام عن طريق مجموع التحويلات النحوية (التركيبية) التي تعتدّ بفصاحة الكلام بدل فصاحة الكلمات كما قدّمها عبد القاهر الجرجاني في كتابة "دلائل الإعجاز في علم المعاني" وقيمة ذلك في تشكيل بلاغة الصور في الخطاب.

الكلمات المفتاحية: عبد القاهر الجرجاني ; بلاغة الكلام; دلائل الإعجاز; التحويلات النحوية.

from the world eloquency to language's eloquency.

The abstract:

this article aims to simplify the meaning of some elements which achieve the transposition from the word's rhetorics to language rhetorics by a set of grammar changes which take into consideration the language eloquency instead of taking into consideration the word's eloquency as illustrated by Abdelkahar El-Djerdjani in his book entitled ''evidences of the miracles in semantics'' and its importance in the creating metaphors as example in speech.

Key words: Abdelkahar El- Djerdjan language rhetorics; evidences of the miracles in semantics; grammar changes.

مقدمة:

شهدت الدراسات البلاغية قبل عبد القاهر الجرجاني تطورا مرّ بها من مرحلة الملاحظة الخارجية إلى مرحلة التحديد والتعريف ثمّ محاولة التأليف، وكانت الدراسات الموازية تنمو معها في الوقت نفسه، أما للدراسات النحوية فقد بلغت ذروتها حتى قيل "لقد نضج النحو حتى احترق". وقد حاول عبد القاهر الجرجاني أن يستفيد من الدراسات النحوية في الدخول بالدراسات البلاغية مرحلة التنظير من خلال وضع نظريتي علم المعاني، وعلم البيان في البلاغة.

تضمّن كتاب "أسرار البلاغة" نظريته في علم البيان، حيث وقف مطوّلا على مباحث المجاز والتشبيه، وقاده ذلك إلى قضية الخيال التي تعدّ الأولى في مجالها في تاريخ البلاغة والنقد الأدبي عند العرب، كما وقف على تفصيلات كثيرة ودقيقة في مباحث التشبيه والاستعارة، ووجد لكلّ نوع منها شواهد متعددة من القرآن الكريم، وكلام العرب، ولم يكن أمام جمهور البلاغيين إلا أن يتابعوا تقسيماته وتفريعاته وكثيرا من أمثلته.

وإذا كان كتاب "أسرار البلاغة" قد غطّى مباحث علم البيان، فإنّ "دلائل الإعجاز" قد غطّى مجالات علم المعاني، والحقيقة أنّ عنوان الكتاب وموضوعه نابعان من البعد الديني لشخصية عبد القاهر الجرجاني، ذلك أنّه واحد من المتكلّمين الأشاعرة، يعنى بالبحث في "الإعجاز القرآني"، والفروق الجوهرية بين كلام الله وكلام البشر، وقد توصّل إلى نظرية يفسّر بها الإعجاز القرآني سميت "نظرية النظم" وعلى أساسها قام علم المعاني في الدراسات البلاغية.

لعلم المعاني أصول وقواعد تعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له, وموضوعه اللّفظ العربي من حيث إفادته للمعاني التي هي الأغراض المقصودة للمتكلم، من جعل الكلام مشتملا على تلك اللطائف والخصوصيات التي تطابق مقتضى الحال، فائدته إظهار إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من جودة السبك وحسن الوصف, وبراعة التراكيب، ولطف الإيجاز، وما اشتمل عليه من سهولة التركيب وجزالة الكلمات, وعذوبة الألفاظ.

1- القيمة المضافة في دلائل الإعجاز: ورد في تقديم الطبعة الثانية للكتاب ما عرّفه به "محمد رشيد رضا" في الطبعة الأولى سنة 1321 هـ: « يصحّ لنا أن نحكم بأنّ هذا الكتاب من أصحّ الكتب العربية المطبوعة، إن لم نقل أصحّها، إذ لا طريق إلى كمال التصحيح مثل قراءة الكتاب درسا لاسيما إذا كان المدرّس مثل الأستاذ الإمام في سعة العلم، وصحة الحكم... أمّا الكتاب فيعرف مكانته من يعرف معنى البلاغة وسرّ تسمية هذا الفن بالمعاني، وأمّا من يجهل هذا السرّ ويحسب البلاغة صناعة لفظية محضة قوامها انتقاء الألفاظ الرقيقة أو الكلمات الضخمة الغريبة، فمثل هذا يعالج بهذا الكتاب، فإنّ اهتدى به إلى كون البلاغة ملكة روحية وأريحية نفسية رجا أن يبرأ من علّته ويقف على مكانة الكتاب ورتبته، وإن بقي على ضلاله القديم وجهله المقيم، فأحكم بإعضال دائه وتعذر شفاءه.»[1] فالكتاب إذن بلاغي يعالج قضايا البلاغة والفصاحة ومعاني النحو وما يدخل في أبوابها، فهو يؤكّد جانب بناء الكلام وصلة معانيه بعضها ببعض، وقد اهتم فيه صاحبه بقضية الإعجاز القرآني، وينصرف إليها انصرافا تامًا، إلاّ أنّ هذا لم يمنع وجود بعض الآراء النقدية حول هده الموضوعات البلاغية.

سعى عبد القاهر الجرجاني إذن من خلال هذا الكتاب إلى أن يكشف مواطن الإعجاز في القرآن الكريم من خلال نظرية لغوية شاملة على أساسها قام علم المعاني في الدراسات البلاغية وهي نظرية النظم.

يبدأ الكتاب بمدخل- تفصّل فيه فصول الكتاب- تناول فيه أقسام الكلم وأشكال تعلّقها ببعضها البعض، يقول: «والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلّق حرف بهما.»[2] وهو يشرح ويفصّل بالأمثلة والشواهد هذه الأقسام الثلاثة، ثمّ ينتقل إلى الحديث في فاتحة المصنف عن العلم وفضله ومكانته يقول: « فإنّا إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف، ونتبيّن مواقعها من العظم، ونعلم أي أحق منها بالتقديم واسبق في استجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك، وأوّلها هنالك، إذ لا شرف إلاّ وهو السبيل إليه، ولا خير إلاّ وهو الدليل عليه، ولا منقبة إلاّ وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها، ولا حسنة إلا وهو مفتاحها، ولا محمدة إلاّ ومنه يتّقد مصباحها، هو الوفي إذا خان كلّ صاحب، والثّقة إذا لم يوثق بناصح، لولاه لما كان الإنسان من سائر الحيوان إلاّ بتخطيط صورته وهيئة جسمه وبنيته

ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقا، ولا وجد بشيء من المحاسن خليقا... »[3] وهو يطيل الكلام في هذا المجال ويؤكّد أنّ كلامه هذا لا يختلف فيه عاقلان ولا يمكن أن ينفيه أحد، ثمّ ينتقل إلى الحديث عن النحو والشعر ومشروعية الاشتغال بهما، وانبرى يفسّر حكم القرآن والسنة على الشعر وصنّف أراء الناس في ثلاثة أقسام.

تبدأ ملامح التفرّد في عمل الجرجاني بخلاصة مركزة تقدّم رسما للتحويلات الدلالية البلاغية التي تتلبّس أحيانا باللّفظ، حيث أرجعها إلى الكناية والمجاز، ومعناها أنّ بناء المعنى يتعلّق بهذين العنصرين، يقول: «وأمّا المجاز فقد عوّل الناس في حدّه على حديث النقل، وأنّ كلّ لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز، والكلام في ذلك يطول وقد ذكرت ما هو الصحيح من ذلك في موضوع آخر، وأنّ أقصرها هنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر، والاسم والشهرة فيه لشيئين الاستعارة والتمثيل، وإنّما يكون التمثيل مجازا إذا جاء على حدّ الاستعارة.»[4]

يكشف الحديث عن الكناية والمجاز، عن حصر المجاز في الاستعارة، وهذا يعني السكوت عن المجاز المرسل، على أنّه يوقف الحديث عن بناء المعنى بعد تحديد مفهومي الكناية والاستعارة ووظيفتهما لينتقل إلى عنصر جديد وهو "النظم"، وهو يرى أنّ غرابة المعنى ليست المعيار الوحيد للبلاغة وإنّما المزيّة في ذلك تعود إلى النظم: « اعلم أنّ هاهنا أسرارا ودقائق لا يمكن بيانها إلاّ بعد أن نعد جملة من القول في النظم وتفسيره والمواد وأي شيء هو وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره، وبيان أمره، وبيان المزيّة التي تدعى له من أين تأتيه... وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره... وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ.» [5] ونرى هنا أنّه جعل النظم معيارا للبلاغة حتّى لو كان المعنى قمّة في الغرابة، ويعرّف النظم بقوله: «وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو.» [6] ويستفيض في شرحه وبيان علاقته بمعاني النحو وأحكامه، فينظر في الخبر والشرط والجزاء والحال...الخ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيوضع كل في موضعه المناسب لغرض المتكلّم، وذلك ضمن الإجراءات الأساسية التالية: التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والإضمار والإعادة والتكرار ... الخ.

إنّ ما أسّس له الجرجاني من جعل النظم عنصرا أساسيا في بناء المعنى يضاف إلى الكناية والمجاز وإمكانية وجود المزيّة (حصول الفهم وتحقيق الغرض) البلاغية فيه وحده أدّى إلى تصنيفه للكلام ثنائيا مرّة وثلاثيا مرة أخرى. يقول: «اعلم أنّ الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزيّة والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حدّ الاستعارة، وكلّ ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللّفظ عن الظاهر.»[7] والقسم الثاني هو الذي «تعزى فيه المزيّة إلى النظم.»[8] ولتوضيح معاني النحو يقوم بإعراب الفاتحة وبيان العلاقات النحوية بين ألفاظها.

ويقول عن التقسيم الثلاثي: «وجملة الأمر أنّ هاهنا كلاما حسنه للّفظ دون النظم، وآخر حسنه للنّظم دون اللّفظ وثالثا قرى الحسن من الجهتين، ووجبت له المزيّة بكلا الأمرين، والإشكال في هذا الثالث، وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه، وتراك قد حفّت فيه على النظم فتركته، وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدرت

في حسن كان به وباللّفظ أنّه للفظ خاصة، وهذا هو الذي أردت حين قلت لك أن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته.» [9] فهو يبيّن تداخل النّظم بأوجه الحسن الأخرى، وهو تداخل دقيق يؤدى الخوض فيه إلى الغلط.

يفهم من هذا الكلام أن بلاغة الخطاب – الشعر خاصة – تنحصر في اللّفظ –مجازا وكناية– وفي النّظم– التقديم والتأخير، الحذف والذكر، الفصل والوصل...– وأخيرا في اللّفظ والنّظم معا.

كما يظهر أنه قد استعمل اللفظ كجنس أعلى للصّور البلاغية القائمة على المجاز والكناية والاستعارة.

2– من النظم إلى نظرية النظم: لقد تردّدت كلمة النّظم كثيرا في المؤلفات البلاغية التي سبقت عبد القاهر الجرجاني، فالقاضي "عبد العزيز الجرجاني" قد تعرّض لهذه المسألة، وذكر اضطراب النظم في حديثه عن عيوب الشعر، غير أنّه اكتفى بالدلالة الظاهرة للفظة ولم يحدّد معناها ولا أن يبيّن أسباب اضطراب النظم أو استقامته، كما نجد أبا هلال العسكري في كتابه–الصناعتين– يفرد بابا خاصا للحديث عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك، إلاّ أنّه لم يحدّد دلالة كلّ كلمة وإنّما استعملها مترادفة، بالإضافة إلى أنّها عرفت عند المعتزلة مثل الجاحظ، وأهل السنّة مثل "الخطّابي" و"الباقلاني"، وبالتالي فإنّها تمخّضت عنده عن منابع كثيرة، ولعلّ أهمّ الأفكار التي استقى منها هذه النظرية: فكرة ارتباط الألفاظ بالمعاني– فارتقت إلى البحث عن سر الجودة في الكلام المنظوم لا من حيث جرس ألفاظه وائتلافها في السمع وخفتها على اللسان بل من حيث ائتلاف معانيها على وجه خاص ليكون للكلام فضل مزيّة– فقد استقى من النحو نظرة خاصة إلى العمل على أنه ارتباط معنوي بين العامل والمعمول، اعتبار القول الحسن في وحدة الكلام أي في مجموع أجزائه المترابطة ولهذا نجده يعرف النظم فيقول النظم هو« تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض.» [10] أي أنّه توخّي معاني النحو والعلاقات القائمة بين أجزاء الكلم كما يقول أيضا: «إنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروعه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد ينطلق، وينطلق زيد ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق فهذا هو السبيل، فالفرق بين هذه الأساليب ليس فرقا بين الحركات، وما يطرأ على الكلمات من تقديم أو تأخير، وإنّما في معاني العبارات التي يحدثها ذلك الوضع والنظم.» [11]

يفهم من هذا الكلام أنّه ليس للّفظة مفردة لا في صوتها ولا دلالتها مزيّة –فضل– ولا تفاضل بين الألفاظ منفردة إلاّ عند دخولها في سياق معيّن وما تحدثه من تناسق الدلالة حيث يظهر المعنى على وجه يقتضيه العقل ويرتضيه، فالمعاني إذن هي المقصودة في إحداث النظم والتأليف. فلا نظم في الكلم ولا تأليف حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض.

وقد فرق عبد القاهر الجرجاني، وهو يقدم نظريته في النّظم، بين اللّغة والكلام وعنى عناية خاصة بما يقدّمه المتكلّم، الذي لا يمكنه أن يحدث وضعا جديدا في كلامه، فذلك فساد على نفسه ويصبح ليس بمتكلّم، لأنّ المتكلّم يستعمل أوضاع اللّغة على ما وضعت هي عليه ولا يحدث فيها تغييرا.

3– النظم وعلاقته بالنحو: يقول الجرجاني: «اعلم أنّ ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فعلا فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها.» [12] فالنّظم هو توخّي

معاني النحو، أي أنّه يسير على قوانينه النحوية والصرفية فليس هناك كلام يوصف بصحة أو فساد، إلاّ ويرجع ذلك كلّه إلى معاني النحو وأحكامه ويدخل في أصل من أصوله وباب من أبوابه.

وقد أشار إلى أنّ معرفة عبارات النحويين واصطلاحاتهم النحوية ليس بالأمر الهّام وإنّما ما يهمّ هو فهم مدلول هذه العبارات، فالعربي كان يتكلّم سليقة ولم يكن يعرف المبتدأ والخبر والصفة والحال... لكنّه كان يعرف الفرق في المعنى بين العبارتين: جاء محمد راكبا، وجاء محمد الراكب. فلم يعنيه معرفة رأي النحويين من أن راكبا حال والراكب صفة [13].

وهو يؤكّد في سياق آخر أنّ النّظم ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وإنّك ترتّب المعاني أوّلا في نفسك ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، فلا يتصوّر أن يكون بشار «قد خطرت معاني قوله:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا

وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه.

بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي يراها فيها.» [14]

ويستشهد بما «يجرى على ألسنة الناس قاطبة من آن العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به.» [15]

وفي نظره ليس معنى سوى توخّي معاني النحو وتوخي القصد من القول، فعندما نقول: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة تأديبا له لا نتلفظ بهذه الجملة قبل أن نستحضر في الذهن الضرب باعتباره خبرا عن زيد واقعا منه على عمرو، ونجعل يوم الجمعة زمانه ونجعل التأديب غرضه الذي وقع الضرب لأجله، وهذا هو توخّي معاني النحو فيما بين معاني هذا الكلم [16].

فهو إذن يبيّن أنّ وضع الكلمات في النظم يتخيّر لها المواقع ويتم فيها التركيب حسب ما يتوخّى فيها من معاني النحو، فنقل الكلمات من مواقعها وعدم مراعاة أحكام النحو فيما بينها يفسد المعنى. فما النظم إلا توخي هذه المعاني وتعلق الذهن بها فإذا كان النظم قائما على أساس معاني النحو فان الموضوعات البلاغية وكل أنواع المجاز لا يمكن أن يكون إلاّ مع النظم [17].

فالاستعارة والمجاز والكناية وغيرها لا يمكن أن تكون في الكلمات المفردة، فقوله تعالى (ليخرجكم من الظلمات إلى النور) استعارة شبّه فيها الكفر بالظلمات ثم حذف المشبه وأبقى على المشبه به وهو الظلمات، فلا يمكن أن نتصور هذه الصورة البلاغية من دون لفظة الظلمات.

كما أن ترتيب الكلمات فيما بينها يرتبط أساسا بالتفكير وبمقتضيات علم النحو، ويعطى الجرجاني مثالا لذلك ببيت امرئ القيس:

– قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل.

فالفكر إذن يتعلّق بالمعنى الكلّي للشطر الأوّل فلو أزلناه عن موضعه وقلنا (من نبك قفا حبيب ومنزل) فلا يتعلق الفكر بمعنى أي كلمة منها. فالفكر إذن لا يتعلق بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو [18].

لقد جعل الجرجاني البلاغة في النظم وأكّد أنه لا يكون إلا حسب قوانين النحو وتوخيا لمعانيه وهذا يعني أن النحو والبلاغة مرتبطان بالنظم وبالتالي لا يمكن فصل النحو عن البلاغة العربية فهما يلتقيان في نظم الكلم وضمه بعضه إلى بعض: «لقد خرج "دلائل الإعجاز" بالنحو من دائرة التعليلات العقيمة عند بعض النحويين إلى محيط المعاني التي تكمن في طيات التراكيب... تخطى بالنحو من مرحلة وقوف بعض النحويين عند القاعدة إلى الانطلاق في آفاق المعاني التي لها ثمار وضع القواعد النحوية» [19]

4- علائق الفصاحة بالبلاغة وبالنحو: تطلق الفصاحة في اللّغة على معاني كثيرة منها البيان والظهور. قال تعالى ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لسانا﴾ [20] أي أبين منّي قولا ولو أنّ كلمة لسان المقصود بها هنا هو الجارحة وليس البيان على اعتبار أنّ سيدنا موسى كان مصابا في لسانه من جراء جمرة حاول أكلها وهو صغير فسبّبت له عاهة على مستوى اللّسان كما يقول المفسرون.

وفي اصطلاح أهل المعاني هي عبارة عن الألفاظ البينة الظاهرة المتبادرة إلى الفهم والمأنوسة الاستعمال بين الكتّاب لمكان حسنها، وهي تقع وصفا للكلمة والكلام، والمتكلم، أما البلاغة فتقع وصفا للكلام والمتكلم، فبلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحة ألفاظه مفردها مركبها.

تناول الجرجاني هذه الموضوعة فأكّد أنّ الألفاظ بحدّ ذاتها لا تتفاضل بينها من حيث دلالاتها على مدلولاتها، فليس هناك أيّ لفظة أدلّ على معناها من لفظة أخرى، يقول: «إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمة مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة بمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ.» [21] ويستشهد على ذلك بقوله: «إنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر... فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزيّة والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال وكانت إمّا أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا.» [22]

وهكذا لا تدل كلمة إنسان على الآدمي المعروف أكثر ممّا تدل كلمة حيوان على الحيوان المعروف، وهذا الأمر منطبق أيضا حتى على اللّفظين الذين وضعا لمسمّى واحد. ولذلك فإنّه يعيب على أولئك الذين يرون الفصاحة في اللّفظ المفرد، فليس للّفظ المفرد من نصيب في الفصاحة إلاّ أن يكون أيسر على الألسنة وأكثر استعمالا من الآخر، وإنّما تنسب الفصاحة إلى اللّفظة من حيث اعتبار مكانها من النّظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جارتها ومؤانستها لأخواتها. [23]

فالفصاحة إذن هي للكلام المنظوم وليست للكلم المفرد، فالفصيح هو الذي يتم نظمه وتأليفه وضمّ بعضه إلى بعض لصنعة تراعى فيها قوانين النحو وأصوله. وهو يؤكّد أنّ الفصاحة مزيّة المتكلم لا واضع اللّغة، فالمتكلم لا يزيد في اللّفظة شيئا عما وضعه الواضع، فالمزيّة إذن هي للمعنى الذي يأتي به المتكلّم والذي لا يتحقق إلاّ بضم الكلم بعضه إلى بعض. وهو يستدل بالقرآن الكريم الذي أعجز العرب جميعا بالرغم من أنّه جاء بلسانهم واستخدم ألفاظهم ولم يزد فيها شيئا، وبالتالي فالفصاحة والبلاغة لا تكونان إلاّ بعد التأليف والنظم.

ويؤكّد في خضم حديثه عن الفصاحة أنّه لا انفصال بين النحو والبلاغة وإنّ الفصاحة والبلاغة هي في النظم، وهنا يربط بين البلاغة وغرض المتكلّم والمعاني التي يريد إثباتها أو نفيها فيقول: «لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها، إنّ البلاغة والفصاحة وتخير اللّفظ عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني مثل زيد كالأسد، وكأنّ زيدا أسد.» [24]

لا تكون الفصاحة بضمّ الكلمات إلى بعضها فحسب، وإنّما تتحقّق أيضا في الربط بين الجمل لذلك

فالفصل والوصل بين الجمل من أسرار البلاغة، يقول: «وقد جعلوه حدًا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنّه سئل عن البلاغة فقال: معرفة الفصل من الوصل.» (25) وهنا يشرح متى يكون الفصل ومتى يكون الوصل، ويعلّل ذلك بتوضيح المعاني المقصودة حسب مقتضى الحال ومعرفة حال السامع. فالفصل والوصل هو الاشتراك في الحكم الإعرابي بين الجمل أو عدمه، فهو إذن باب من أبواب النحو وهدف من أهدافه، ومن جهة هو سرّ البلاغة العربية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين النحو والبلاغة، فمعرفة واحد منهما يقود إلى معرفة الآخر. فالفصاحة والبلاغة من اللّحمة في صناعة الكلام ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى، والنظم مراعاة لقوانين النحو ولا يفوته أن يربط البلاغة بغاية المتكلّم وغرضه من وراء اللّفظ وتبيين المعاني التي يريد إثباتها.

5- مضمار الإعجاز البياني في القرآن: أقرّ الجرجاني من البداية أنّ القرآن معجز، وحاول أن يتبيّن مواطن الإعجاز فيه: هل هي في الألفاظ؟ فأجاب بالنفي، لأنّ الألفاظ المفردة موجودة في الاستعمال قبل نزول القرآن، ولا يمكن أن يتحقّق كذلك في الفواصل لأنّها، في الآيات كالقوافي في الشعر، ولا يمكن أن يكون من الاستعارة أيضا لأنّ ذلك يجعله خاصا بالآيات الطوال فقط ... (26)

وإذا كانت كلّ هذه الأمور مجتمعة أو منفردة لا تحقّق الإعجاز، فلم يبق إلاّ أن يكون الإعجاز في النظم والتأليف الذي يقوم على ترتيب الكلام حسب المعنى في الذهن وحسب ما يقتضيه النحو، ويظهر الفرق بعد ذلك في حسن وصحة دلالة الكلام على المعنى المراد وقوّة تأثيره في نفس السامع، ومن جهة أخرى يظهر الفرق من قدرة المتكلّم، بحيث يؤدّي المعنى وتتم الدلالة بدقّة مع بهاء وجمال العبارة المؤدية لذلك المعنى، ويتفاضل في ذلك المتكلّمون فيعبّر كلّ منهم عن المعنى الواحد بكلام أو بنظم مختلف، ومن خلال ذلك يظهر إعجاز القرآن الكريم الذي لا يستطيع متكلّم أن يصل إلى مستواه من النظم الذي هو قمّة في أداء المعنى وتمام الدلالة مع حسن الصور وبهاء العبارة وقوة تأثيرها، وهذا ما أراده الجرجاني من عنوان كتابه (دلائل الإعجاز في علم المعاني) من أنّ الأغراض والمقاصد التي يعبّر عنها القرآن الكريم بصورة معجزة لا يمكن للبشر محاكاتها، ومن أجل تبيان ذلك فإنّه يوضّح أنّ لا مزيّة للكلمة مفردة، لأنّ العربي قبل نزول القرآن كان يعرف كلّ الألفاظ التي جاءت في القرآن، ولكنّه لم يستطع أن يركّبها مثله، ويبيّن أيضا أنّه لا فصل بين اللّفظ والمعنى وأنّ نظم الكلام لا يكون اعتباطا وإنّما هو القدرة على استخدام المعاني النحوية. فبلاغة الكلام تقع في تأليفه وتعليق بعضه ببعض طبقا لقوانين النحو، وأنّ أي تغيير في العلاقات النحوية في الجملة يحوّلها من البنية النحوية العميقة إلى البنية الظاهرية الإخبارية متغيّرة حسب المقام، ففي قوله تعالى: (اشتعل الرأس شيبا) هذه البنية الظاهرية نتجت عن البنية العميقة التي هي اشتعل شيب الرأس، وقد تمّ تحويل العلاقات النحوية فأصبح الشيب الذي أسند إليه الفعل اشتعل في البنية العميقة فكان فاعلا منصوبا على التمييز، وصار الرأس الذي هو من سببه وتابع له فاعلا في البنية الجديدة للفعل اشتعل (27)

فالنحو والبلاغة لا يمكن أن ينفصلا، فبهما ندرك أسرار اللّغة ونعرف سرّ الإعجاز في القرآن الكريم، وهذا يعني أنّ بلاغة القرآن الكريم وقوّة بيانه تتجلّى في نظمه وفق قوانين النحو وخصائص العربية بطريقة يعجز البشر عن الإتيان بمثلها، فسرّ الإعجاز إذن هو استخدام ألفاظ العربية ونظمها وفق نظام اللّغة العام وقوانين نحوها وصرفها، والتي لا يمكن للعربي الذي يدرك قوانين اللّغة

بطريقة فطرية أن يعبّر عن معاني القرين بالطريقة الفريدة التي جاءت في القرآن.

6- بلاغة التقديم والتأخير: تتجلّى بلاغة التقديم والتأخير في القدرة على تحويل اللّفظ من مكان إلى مكان بشكل ينتج المعنى نفسه في حال المحافظة على حركات الإعراب، أو ينتج معنى مخالفا تماما في حال تغيّرها. يقول: « اعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال أنّه على نيّة التأخير وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه... وتقديم لا على نيّة التأخير ولكن على أن ننقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا.» [28] ولتوضيح هذين الوجهين نسوق الأمثلة التالية : ضرب محمدا علي، منطلق زيد، إنّه من المعلوم أن منطلق ومحمدا لم يخرجا بالتقديم عما كان عليه من حكم الإعراب من كون منطلق خبر للمبتدأ زيد مرفوعا بذلك، وكذا بالنسبة لمحمد من كونه مفعولا ومنصوبا هذا عن الوجه الأول من التقديم، أما عن الوجه الثاني فإننا نذلّه بقولنا : محمد القادم وقولنا : القادم محمد، فهنا قدمنا القادم لننقله عن كونه خبر إلى كونه مبتدأ وكذلك محمد لم نؤخره على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن نخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا، ومثله أيضا قولنا كافأت المجتهد والمجتهد كافأته . ولكن ما علة هذا التقديم والتأخير؟

يذهب الجرجاني إلى أنّ سبب التقديم والتأخير يرجع إلى العناية والاهتمام، فمثلا في الفاعل والمفعول به، متى نقدم أحدهما عن الآخر أو نؤخره؟

يقول النحويون: «إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه.» [29] فمثلا إن كان هناك رجل يفسد ويكثر الأذى بالآخرين فكلّ الناس يتمنون الخلاص من شرّه ولا يعنيهم في ذلك من يكون قاتله، فإن حدث ذلك وأراد مريد الإخبار بذلك فإنّه يقدم المفعول به على الفاعل، أي الرجل المفسد فيقول قتل المفسدَ محمدٌ ولا يقول: قتل محمدٌ المفسدَ، لأنّه يعلم أن الناس ليسوا في حاجة لمعرفة من هو القاتل ولا فائدة من ذكره، وإنّما الذي يعنيهم ويهمهم ويفرحهم، وكانوا متطلّعين إليه هو وقوع القتل بالمفسد، وكذلك الأمر بالنسبة لتقديم الفاعل على المفعول به.

لذلك ينبغي أن يعرف في كلّ شيء قدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسّر بالنسبة للذين اكتفوا بالقول إنّه قدم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ من دون معرفة السبب في ذلك، فهونوا الخطب فيه وأصبح تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف، وكذلك فعلوا في سائر الأبواب فلم ينظروا في الحذف والتكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه... كما أنّه من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعله مفيدا في بعض الكلام وغيره مفيد في بعض والتعليل يكون بالعناية تارة وبأنه توسعه على الشاعر أو الكاتب تارة أخرى [30].

وهو يتحدّث في هذا الموضع أيضا عن تقديم المسند إليه مع الاستفهام التقريري والإنكاري، ويؤكد على ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم، فلو قلنا: أقلت شعرا قط؟ أرأيت اليوم إنسانا؟ يكون الكلام مستقيما، أما لو قلنا: أأنت قلت شعرا قطّ؟ أأنت رأيت اليوم إنسانا، فالكلام يكون خاطئا، لأنّه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأنّ ذلك إنّما

يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص مثل أن نقول من قال هذا الشعر؟ من بنى هذه الدار؟ من أتاك اليوم؟ فالسؤال هنا ينصّ على معنى. وأمّا إذا قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فذلك محال فيه، لأنّه ليس ممّا يختصّ بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم لا يوجب السؤال عن الفاعل من هو. وإنّما كان الشكّ في الفعل والغرض هو معرفة وجوده أو عدمه فإنّ الكلام يكون صحيحا [31] لذلك فقولنا أأنت فعلت هذا، الغرض هو التقرير بأنّه الفاعل، وفي قوله تعالى ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ لاشكّ في أنهم يريدون أن يقرّ لهم بأنه الفاعل. ولكن يمكن أن نقول هنا: أو ليس إذا قال: أفعل؟ فهو يريد أيضا أن يقرّ أن الفعل كان منه؟ فأي فرق بين الحالتين؟

يبيّن الجرجاني ذلك بأنّه إذا قال: أفعلت؟ فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة. أما إذا قال: أأنت فعلت؟ كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنّه يقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما في الآية [32]. والأمر هنا يخصّ الاستفهام التقريري.

وهكذا استنبط الجرجاني جميع التراكيب التي يلامسها التقديم والتأخير، وأكّد على ضرورة الترتيب في المعنى بحيث لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى، ما لم يكن لها تأثير لصاحبتها مقارنا بين (زيد كالأسد وكأن زيد الأسد) فنرى أنّ الثانية تزيد في المعنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأوّل وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوّة قلبه، وإنّه لا يروعه شيء بحيث لا يتميّز عن الأسد ولا يقصر عنه حتى يفهم أنّه أسد في صورة إنسان.

7- ضروب الخبر ووظائفه: الخبر هو نقل فائدة جديدة إلى السامع، وهو من أهمّ معاني الكلام. يميّز الجرجاني بين نوعين من الخبر، أوّلهما: خبر هو جزء من الجملة أو ركن فيها لا تتحقق الفائدة دونه. فعندما نقول: محمد مسافر. فمسافر هو خبر المبتدأ محمد وكذلك في قولنا: خرج محمد، فالفعل هنا يخبر كذلك عن هيئة محمد. فكل من مسافر و"خرج" هو جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة. وثانيهما: هو خبر ليس بجزء من الجملة ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له كما في الحال في قولنا مثلا: جاء محمد مسرعا، فالحال "مسرعا" هو خبر في الحقيقة من حيث أنه يثبت المعنى لذي الحال كما يثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ففي هذا المثال فإنّنا أثبتنا الإسراع لمحمد، إلا أنّه هناك فرق وهو أنّنا جئنا به لنزيد معنى في إخبارنا عنه بالمجيء وهو أن نجعله بهذه الهيئة في المجيء، ولم نجرد إثباتنا للإسراع ولم نباشره به بل ابتدأنا فأثبتنا المجيء، ثمّ وصلنا به الإسراع فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء(بشرط أن يكون في حينه) أمّا في الخبر الأوّل في قولنا: محمد مسافر، فإنّنا مثبتين للمعنى إثباتا مجرّدا له وجعلناه يباشره من غير واسطة [33].

ولأنّ الرجل تعمق بذهنه النافذ في معرفة أسرار اللّغة، فإنّه قد ميّز بين الإخبار بالفعل والإخبار بالاسم، فالإخبار بالفعل يفيد تجدّد المعنى المثبت به شيئا فشيئا. أمّا الإخبار بالاسم فإنّه لا يفيد إثبات المعنى دون تجدّده. يقول «الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا.» [34]

وهو يبين الفرق بينهما ويؤكّد على أنّه لا يصلح أن يوضع أحدهما في موضع الآخر. يقول الله تعالى ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فهنا لا أحد يشكّ في امتناع الفعل، وإنّ قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه، لا يؤدّي الغرض، لأنّه في الإخبار بالاسم فإنّنا لا نثبت مزاولة ولا نجعل الكلب يفعل شيئا بل نثبته بصفة هو عليها فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب. وإن نحن نظرنا في حال الصفات المشبهة فإنّ الغرض يبدو جليّا واضحا فقولنا مثلا: محمد طويل وزيد قصير، لا يصلح مكانه قولنا محمد يقول زيد قصير، وإنّما يصلح ذلك إذا كان الحديث عن شيء يطول ويقصر كالنبات والشجر.

ومثلما أنّ الاسم لا يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، فإنّ الفعل يقع حيث لا يصلح الاسم مكانه ولا يؤدّي ما كان يؤدّيه أيضا.

يفصّل الجرجاني فوق ذلك نوع الخبر من حيث حال السامع فيميز بين الخبر الابتدائي الذي ينقل إلى السامع لأول مرة والخبر غير الابتدائي، حيث يكون للسامع معرفة بالخبر ولكنه متشكّك في نسبته، ومنه الخبر الإنكاري حيث أنّ السامع يكون في حالة إنكار للخبر.

فالخبر الابتدائي يكون نكرة نحو قولنا زيد منطلق، وإذا قلنا زيد المنطلق فالخبر هنا معرفا بـ"ال" فهو خبر غير ابتدائي(طلبي)، فالسامع هنا على علم أن هناك انطلاق حدث ولكن لا يعلم إن كان من زيد أو من غيره، فنعلمه أنّه كان من زيد دون غيره.

وهكذا فإنّ في الخبر الابتدائي لم يعلم السامع من أصله بوقوع الفعل.

أمّا في الخبر الإنكاري فننقل الخبر من الخبر غير الابتدائي المعلوم على جهة الوجوب إلى تأكيد هذا الوجوب بإدخال ضمير فيصبح الخبر: زيد هو المنطلق [35].

ويصل من كلّ هذا إلى نتيجة هامة وهي أنّ المبتدأ لم يطلق عليه هذا الاسم لكونه المنطوق به أولا، ولم يسمّ الخبر خبرا لأنّه نطق به ثانيا، بل لأنّ الأوّل هو المسند إليه ومثبت له فهو الأوّل في الذهن أو هو ما كان معروفا ولأنّ الثاني هو المثبت به المعنى.

ويبيّن بعد ذلك مسألة التقديم والتأخير بالنسبة للمبتدأ والخبر (بنوعيهما) مما أصله إلى نتيجة هامة وهي أنّ جملة الفعل والفاعل (انطلق زيد) تختلف في المعنى عن جملة المبتدأ والخبر (زيد انطلق) وأنّ تسميته زيد في الجملة الأولى فاعلا وتسميته في الجملة الثانية مبتدأ لها ما يبرّرها من حيث المعنى، فالأولى تحمل خبرا ابتدائيا، بينما تحمل الثانية خبرا غير ابتدائي (طلبي).

يربط الجرجاني من جهة أخرى بين ترتيب أجزاء الكلام في الاستفهام وترتيبها في الخبر، فتقديم الفعل مع همزة الاستفهام في قولنا" أفعلت هذا؟" غرضه الاستفهام عن وجود الفعل، والسائل يحتاج إلى خبر ابتدائي، أمّا تقديم الاسم كقولنا "أأنت فعلت؟" فإنّ وجود الفعل ثابت والشكّ يقع على الفاعل ويحتاج السامع هنا إلى خبر غير ابتدائي، وما يقال في الإثبات يقال في النفي.

وهكذا ربط الجرجاني بين الإثبات والنفي والاستفهام واستنتج أن ترتيب الكلام في الاستفهام معنى يجب أن يكون نفسه في الخبر المنفي أو المثبت. إنّ معنى الخبر عنده يتأثّر بعاملين اثنين:

1- السياق الكلامي الذي يدخل فيه الخبر فيكون نكرة أو معرفة، وأن الخبر يكون اسما أو فعلا.

2- الموقف والحال الذي يقال فيه الخبر حسبما تتطلّبه وضعية السامع فيكون الخبر ابتدائيا أو غير ابتدائي.

وقد أورد للتدليل على ذلك هذه الحادثة: «روي عن ابن الأنباري أنّه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس إمام تغلب، وقال له: إنّي لا أجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضوع حدث ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون (عبد الله قائم) و(إنّ عبد الله قائم) ثمّ يقولون (إن عبد الله لقائم) فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم (إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم (إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني.» (36) يعلق الجرجاني على هذا القول ويبيّن رأيه في أنّ (إنّ) تستخدم في الجواب عن سؤال سائل إذا كان عنده ظنّ في المسؤول عنه... ولا تكون إنّ في الجواب لمجرّد السؤال، فلو سأل أحدهم (كيف محمد) قلنا (محمد) ولا نقول (إنّه محمد). ويستحسن الجرجاني بعد ذلك أن تكون اللام معها للمنكر لأنّ الحاجة إلى التأكيد هنا أشدّ.

8- قضايا النقد في دلائل الإعجاز:

8-1- موقفه من أنصار اللّفظ: لقد كانت ثنائية اللّفظ والمعنى من بين القضايا النقدية التي تناولها الجرجاني، فمن المعلوم أنّ هناك روافد نقدية متعدّدة التقت في ذهنه وبدت له متضاربة كما هو الشأن حول قضية الإعجاز، لذا فقد انزعج كثيرا من الذين قدّروا اللّفظ وقدموه على المعنى ومن بينهم "القاضي عبد الجبار" و"ابن قتيبة". وقد رأى أنّها أصبحت خطرا على النقد والبلاغة معا. فعلى المستوى النقدي فإنّ الانحياز إلى اللّفظ قتل الفكر الذي يظنّ الجرجاني أنّه وراء عملية أدقّ من الوقوف عند ميزة لفظة دون أخرى، أمّا على المستوى البلاغي فإنّه لم يستطع أن يتصوّر الفصاحة في اللّفظة وإنّما هي في العملية الفكرية التي تصنع التركيب. وهو يرجع سبب تقديم هؤلاء النقاد اللّفظ على المعنى إلى أنّ المعاني تتبيّن بالألفاظ. يقول: «اعلم أنّه لما كان الغلط الذي دخل على الناس في حديث اللّفظ كالداء الذي يسري في العروق، ويفسد مزاج البدن، وجب أن يتوخّى دائما فيهم ما يتوخاه الطبيب في الناقة من تعهّده بما يزيد في متنته، ويبقيه على صحته، ويؤمنه النكس في علّته، وقد علمنا أنّ أصل الفساد وسبب الآفة هو ذهابهم إلى أنّ من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون، فإنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل فصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق إذا هو أغرب في صنعة خاتم... فإنّ جهلهم بذلك من حالها هو الذي أغواهم واستهواهم... وإذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر، ثمّ كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة.... وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي اتبعوها نسيتهم الفضيلة إلى اللفظ قولهم: لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه...» (37)

فهو يرى أن هؤلاء النقاد قد تورطوا في جهل فاحش لأن إعجاز القران لا يتصوّر أن يكون في الألفاظ منفردة إذ هي مادة اللّغة عامة وكانت معروفة عند العرب، ثمّ إنّ الألفاظ المفردة لا يتصوّر أن يقع بينها تفاضل من حيث هي ألفاظ مفردة، دون أن تدخل في تراكيب، إلاّ في قولهم «هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة حوشية وهل تجد أحدا يقول، هذه اللّفظة فصيحة إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها.» (38) فلا جمال إذن في اللّفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق، وبالإضافة إلى هذا فإنّ دلالة الألفاظ على معناها

تحكمي وضعي، فلو أنّ واضع اللّغة كان قد وضع ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد [39]، فالألفاظ بمعزل عن المزيّة إلاّ في تأليف الكلام، وتنظيم أجزاء الصور الأدبية وجلاء الفكرة بوسائل الصياغة اللّغوية. وهي مزايا ترجع إلى الصياغة ودلالتها على الصورة، وهذا يمكن نسبته إلى الألفاظ في دلالتها على صورها. ولهذه الدلالة فخّم القدماء شأن اللّفظ وقالوا معنى لطيف ولفظ شريف، وقد عاب الجرجاني على "ابن قتيبة"– دون أن يسمّيه– لأنّه قسّم الشعر في أنواع وهو ما أضلّ من جاء بعده ضلالا بعيدا، لأنّهم أخذوا هذه القسمة على ظاهرها واعتقدوا باستقلال اللّفظ عن المعنى، وبأنّ المعاني لا تتزايد وإنّما تتزايد الألفاظ لأنّ «المعاني تتبيّن بالألفاظ ولا سبيل لمن يرتّبها إلى أن يدلّنا على ما صنع في ترتيبها إلاّ بترتيب الألفاظ، لهذا تجوّز القدماء فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ نفسها ثمّ تحدثوا عن الألفاظ بحذف الترتيب.» [40] ومن بينهم "الجاحظ" الذي أسقط أمر المعاني وجعلها مطروحة في الطريق من خلال قوله المشهور «والمعاني مطروحة في الطريق..." وقوله: "بأن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه وأنه إذا عدم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة.» [41]

8-2- موقفه من أنصار المعنى: لم يرض الجرجاني عن رأي من وقفوا عند حدود المعنى في عمومه ليحكموا به على جمال الموضوع أو قبحه، فقد قال: «واعلم أن الداء الدوى والذي أعيى أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقلّ الاحتفال باللّفظ وجعل لا يعطيه من المزيّة إن هو أعطى إلاّ ما فضل عن المعنى. يقول ما في اللّفظ لولا المعنى وهل الكلام إلاّ بمعناه، فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.» [42]

وظاهر الأمر دون تمعن كبير قد يكون في جانب من يذهب هذا المذهب، ولكن عند البحث عن الحقائق نجد أن جميع البلاغيين المتفهّمين قد عابوا هذا المذهب يقول: «لا نرى متقدما في علم البلاغة، مبرزا في شانها إلا وهو ينكر هذا الرأي ويعيبه ويزري على القائل به ويغض منه.» [43]

ثمّ يعلّل ذلك: «بأنّ سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأنّ سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه، كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار، فكما أنّ محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم، وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزيّة في الكلام أن تنظر في مجرّد معناه، وكما لو أنّا فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أو فضته أنفس، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي–إذا فضلنا بيتا على بيت من اجل معناه– أن لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام... واعلم أنّك لست تنظر في كتاب صنف في شأن البلاغة، وكلام جاء عن القدماء، إلاّ وجدته يدلّ على فساد هذا المذهب، ورايتهم يتشددون في إنكاره وعيبه والعيب به، وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك مبلغ ويشدّد غاية التشدّد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركا وسوى فيه بين الخاصة والعامة...» [44]

وهنا يستشهد برأي الجاحظ، ويعقّب عليه بما يدلّ على الباعث الديني الذي يدفع به ألاّ يغفل شأن اللّفظ ومزيته فيقول: «واعلم أنّهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلاّ لأنّ الخطأ فيه عظيم وأنّه يقضى لصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدّي من

حيث لا يشعر، وذلك أنّه إذا كان العمل على ما يذهبون إليه من أن لا يجب فضل ومزيّة، إلاّ من جانب المعنى وحتى يكون قد قال حكمة أو أدب واستخرج معنى غريب أو شبيها نادرا فقد وجب طرح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة وفي شأن النظم والتأليف وبطل أن يجب بالنظم فضل وأن تدخله المزيّة وإن تتفاوت فيه المنازل، وإذا بطل فقد بطل أن يكون في الكلام إعجاز وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب ودخل في مثل تلك الجهالات ونعوذ بالله العمى بعد الإبصار.» (45) أي أصبح الإعجاز أن يحتوي الكلام على حكمة وأدب واستخراج معنى غريب أو تشبيه نادر، وفي هذا تسوية بين القران وأية مهارة ذهنية إنسانية.

8-3- موقفه من قضية اللّفظ والمعنى: يتضح مما سبق ذكره أن عبد القاهر الجرجاني لم يرض بالرجوع إلى مجرّد المعنى في تقويم الأدب، ولم يقنع كذلك بالوقوف عند حدود الألفاظ من حيث هي ألفاظ. فما هي وجهته؟ لقد رمى الجرجاني إلى ربط الألفاظ بدلالاتها في السياق من حيث تكوين الصورة الأدبية فاللّفظ والمعنى عنده مثلا زمان وهما وجهان لصفحة واحدة فاللّفظ تابع للمعنى ضرورة، إذ الألفاظ أوعية للمعاني وهي أدواتنا لفهم هذه المعاني «فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النفس، وجب للّفظ الدّال عليه أن يكون مثله أوّلا في النطق.» (46) فلا يتصوّر أن يعرف المرء للفظ موضعا من غير أن يعرف معناه ولا يتوخّى في الألفاظ ترتيبا ونظما، وإنّما يتوخّى الترتيب في المعاني، فإذا تمّ ذلك تبعتها الألفاظ وقفت آثارها «إنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم، وتابعة لها ولاحقة بها وان العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق.» (47) فلا يعقل إذن أن يقصد المرء أوّلا في ترتيب المعاني في استقلال عن اللّفظ ثمّ بعد ذلك ينظر في الألفاظ الدالة عليها ولا يمكن كذلك أن يقصد إلى ترتيب الألفاظ على نظام معيّن في استقلال عن الفكر، ولكن هذا الترتيب للألفاظ يقع ضرورة ملازما للمطلوب الأوّل وهو المعنى المدلول عليه في الصورة. لأنّ طلب المتكلّم يتوجّه دائما إلى المعنى الذي يريد أن يصوغه في تركيب يدلّ عليه، وقد يتعرّض للصعوبة بسبب اللّفظ فالعملية الذهنية يتلازم فيها المعنى والألفاظ الدالة عليه، وبديهي أنّ المطلوب المعنى إذ الألفاظ من حيث هي أصوات لا تطلب أبدا ولكن المعاني إنّما «تطلب بالألفاظ من حيث دلالتها في الصياغة، فأنت إنما تطلب المعنى، وإذ ظفرت بالمعنى فاللفظ معك، وإزاء ناظرك، وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت طلبت المعنى، احتجت إلى أن تطلب اللّفظ على حدة، وذلك محال.» (48)

وهذا ليس معناه إهمال الألفاظ في مواقعها من الجمل وإنّما حسن الدلالة وتمامها، وجلاؤها ووضوحها في صورة أبهى وأكثر أثرا في النفس ليست سوى خصائص لا تتحقّق إلاّ بأن يجيء «المعنى من جهته ويختار له اللّفظ الذي هو أخصّ به واكتشف عنه، وأتمّ له، وأحرى بأن يكسبه نبلا ويظهر فيه مزيّة.» (49)

تظهر أهميّة الألفاظ إذن في أداء المعاني، ويتّضح ذلك في تأليف الكلام وهنا تظهر مزيّة الصياغة وما فيها من الألفاظ في جلائها للصورة، فالبلاغة والفصاحة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدلّ عليه بالألفاظ. (50) إنّ النظم بعد كلّ هذا ليس إلاّ ما يعبّر عنه المحدثون بالقول إنّه: «معاني النحو التي يدور عليها تعلّق الكلام بعضه ببعض.» (51)

على الرغم من أصالة عبد القاهر الجرجاني فيما سقناه من آرائه في النظم، فقد تأثر بآراء من سبقوه وحذا حذوهم في الاعتداد بالصياغة، وإنّها نظير التصوير والنقش وكانت جلّ أفكاره تدور حول هذه الصياغة. وقد أفاد بشكل كبير من أنصار أصحاب اللّفظ وترجيحه على المعنى، وبخاصة الجاحظ، ففي كتب الجاحظ، بذور لأفكار عبد القاهر جميعها، ولكن تجلّت أصالته بعد ذلك في ثورته على معاصريه ممن اشتطّوا في مدّ نصرة اللّفظ حتى غفلوا به عن الغاية، وممن اعتدّوا بما يروقهم من معنى أو من حسن مجازي في الألفاظ، مغفلين أمر الصورة الأدبية. وكان لعبد القاهر فضل لا يدانيه فيه ناقد عربي في توثيق الصلة بين الصياغة والمعنى، وفي الاعتداد في ذلك بالألفاظ من حيث دلالتها وموقعها، مجازية كانت أم حقيقة، وبيان تأثيرها في تأليف الصورة الأدبية. وبالرغم من أنّه قد تأثر في اعتبار الألفاظ من حيث هي ألفاظ لم يدانه ناقد في بيان قيمة ألفاظ وصلتها بعملية الفكر اللّغوية، وتأثيرها في الصورة الأدبية، فإنّ له في هذا المجال، وفي النقد عامة، أصالة جديرة بالتنويه بها.

خاتمـــة ونتائج:

– لم تعد قواعد النحو مع عبد القاهر الجرجاني مجرّد حافة مقصورة على الإعراب كعهدنا بها، وإنما أضحت من وسائل التصوير والصياغة، وهنا تظهر لنا مفارقة وموافقة بينه وبين الأسلوبين المحدثين ذلك أن كلا منهما نظر إلى النحو باعتباره عملية أساسية في الرسالة الإبداعية أو الرسالة الإخبارية، لكن الأسلوبية نظرت إليه باعتباره عملية سابقة وان كانت ضرورية في تركيب الأسلوب، في حين ينظر إليه عبد القاهر باعتباره داخلا في عملية الصياغة ذاتها وباعتباره مظهر فنية المبدع ومقدرته على الإنشاء، وعبد القاهر ينظر إلى النحو بمعناه العام أي بمعنى العلاقات القائمة بين المعاني، وهي علاقات ترتيب في النفس قبل أن تنتقل إلى اللفظ ذاته في حين تنظر الأسلوبية إلى النحو بمعناه الخاص أي بمعنى هذه القواعد الصارمة التي تنظم اللغة، وتجعل لها كيانا متميزا بصفاته وخصائصه.

– يطغى على نظرية النظم الجانب اللّساني لأنّها تربط جانب النحو بالبلاغة، ونظرا لحصافة صاحبها في حكم التأليف، فإنه جمع الكلام وتراكيب وأساليب البلاغة والإعجاز معا ورصد لنا ثلاث مستويات: أولها مستوى السلامة في الكلام العادي ثم المستويات الأرقى درجة منه كالأدب والشعر والنثر وصولا إلى أعلى وأرقى المستويات وهي النظم المثبت بالقرآن الكريم.

– إنّ المستحدث هذه النظرية يكمن في الانتقال من الاهتمام بالألفاظ وهي منفردة، ومعزولة إلى الاهتمام بها وهي داخل نسقها الكلامي، أي داخل الجملة أو التركيب، وعدم الفصل بين اللفظ والمعنى بوصفهما وحدة متكاملة.

– لم يتميّز عبد القاهر الجرجاني بالنظرة الشاملة لعلمي البيان والمعاني، وبالنظرية التي أسس لها بالنظم وجعلها قاعدة لعلم المعاني فقط، وإنّما تميز كذلك بمنهج خاص في تحليل النصوص التي تناولها وسمّاها بعضهم "فقه النصوص" لكنه كان يرى النص هدفا في ذاته فيأمل كثيرا في أسرار بنائه ويقف على الكثير من خصائص تراكيبه، وقد فعل ذلك بذوق ناقد وحسن أديب.

– لقد استطاع الجرجاني من خلال "دلائل الإعجاز" أن يضع نظرية في تفسير الإعجاز القرآني حاول كثير من المفسرين تطبيق تفصيلاتها على آيات القرآن، وأن يضع إطارا عاما لعلم المعاني، فاستحق بذلك أن يكون من ألمع الأسماء المتألقة في تاريخ البلاغة العربية.

الهوامش:

1- محمد رشيد رضا في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ص7.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ص15.

3- المصدر نفسه، ص21-22.

4- المصدر نفسه، ص60.

5- المصدر نفسه، ص69.

6- المصدر نفسه، ص80.

7- المصدر نفسه، ص275.

8- المصدر نفسه، ص288.

9- المصدر نفسه، ص81-82.

10- المصدر نفسه، ص15.

11- المصدر نفسه، ص 70.

12 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

13 - ينظر: المصدر نفسه، ص 268.

14 - المصدر نفسه، ص 266.

15 - المصدر نفسه، ص 267.

16 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

17 - ينظر المصدر نفسه، ص 260.

18 - ينظر المصدر نفسه، ص 263 -264.

19 – فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، د. ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. م. 1983، ص6.

20 - سورة القصص، الآية 34.

21 - عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص 48- 49.

22 - المصدر نفسه، ص 49 – 50.

23 - ينظر: المصدر نفسه، ص 47.

24 - المصدر نفسه، ص 272.

25 - المصدر نفسه، ص 152.

26 - المصدر نفسه، ص 249 – 250.

27 - المصدر نفسه، ص 262.

28 - المصدر نفسه، ص 86.

29 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

30 – ينظر المصدر نفسه، ص 87 -88.

31- ينظر المصدر نفسه، ص89.

32- ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

33- ينظر المصدر نفسه، ص 123.

34 ينظر المصدر نفسه، ص 124.

35- ينظر المصدر نفسه، ص 126.

36- المصدر نفسه، ص 209.

37- المصدر نفسه، 304-305.

38- المصدر نفسه، ص47.

39- ينظر المصدر نفسه، ص51.

40- المصدر نفسه، ص51-52.

41- ينظر المصدر نفسه، ص173.

42- المصدر نفسه، ص170.

43- المصدر نفسه، ص171.

44- المصدر نفسه، ص173.

45- المصدر نفسه، ص174.

46- المصدر نفسه، ص43.

47- المصدر نفسه، ص44.

48- المصدر نفسه، ص49.

49- المصدر نفسه، ص35.

50- ينظر المصدر نفسه، ص200.

51- شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ط9، دار المعارف، القاهرة. د. ت. ص168.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم برواية حفص عن الإمام نافع.

2- محمد رشيد رضا في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، د. ت.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دار المعرفة، بيروت/ لبنان.د.ت.

4- فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، د. ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. م. 1983.

5- شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ط9، دار المعارف، القاهرة. د. ت.